الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/2/Rev.2

Distr.: General
18 May 2018

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء الماليـــة والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت *

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخرا

في أفريقيا

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا

أولا- انتعاش النمو في أفريقيا في عام ٢٠١٧

١- انتعش أداء النمو الاقتصادي في أفريقيا بشكل طفيف في عام ٢٠١٧ ليبلغ ٣,١ في المائة، [١] بعد أن سجل أدنى مستوى له في عام ٢٠١٦ منذ بداية القرن الحادي والعشرين (١,٦ في المائة). وتعتبر أفريقيا ثاني أسرع المناطق نموا بعد شرق وجنوب آسيا (٦ في المائة)، يليها جنوب شرق أوروبا (٢,٢ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١ في المائة) (انظر الشكل ١).

* E/ECA/COE/37/1.

[١] باستثناء ليبيا

الشكل ١:

النمو الاقتصادي في أفريقيا والمناطق النامية، ٢٠١٤-٢٠١٧

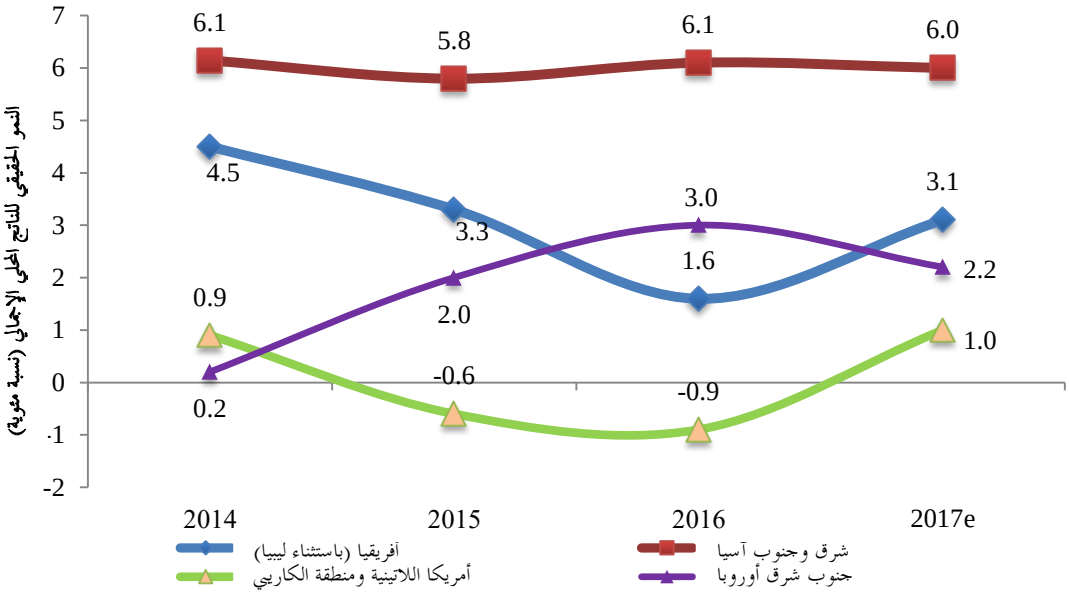

المصدر: استنادا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٧).

ملاحظة – يشير الحرف (e) إلى أن القيمة المعطاة قيمة مقدرة.

٢- ويعزى توسع اقتصاد أفريقيا إلى الزيادة الطفيفة في أسعار السلع الأساسية وتحسّن الظروف المحلية المدعومة بتحسّن إدارة الاقتصاد الكلي. فقد أدى نمو الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمارات إلى انتعاش النمو في أفريقيا رغم الانخفاض النسبي لأسعار السلع الأساسية، وسوء الأحوال الجوية، وهشاشة الظروف الاقتصادية العالمية، وهو ما أثر على بعض البلدان. ويرتكز النمو في القارة على انتعاش بعض الاقتصادات الكبيرة (مثل أنغولا والمغرب ونيجيريا) وعلى استمرار النمو القوي في اقتصادات أخرى (مثل إثيوبيا وتنزانيا وغانا وكوت ديفوار). ومع ذلك، فإن ضعف أداء النمو في اقتصادات كبيرة من بينها نيجيريا (٠,٩ في المائة) وجنوب أفريقيا (٠,٦ في المائة)، أدى إلى إضعاف نمو القارة.

٣- غير أن معدلات النمو الأخيرة المسجلة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بقيت دون هدف السبعة في المائة المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة، و لم تفلح في تقليص معدلات الفقر في القارة بدرجة ملموسة في ظل وجود ٤١ في المائة من السكان تحت خط الفقر [٢]. ومن ثم، ينبغي للقارة أن تكثف جهودها للنهوض بمعدلات النمو من خلال التأكيد على أهمية التدابير الكفيلة بتعزيز نمو يتقاسمه الجميع، من خلال تحقيق التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل. وبغية تعزيز الأداء

[٢] راجع كاثلين بيغل وآخرون (٢٠١٦). *Poverty in a Rising Africa*, (Washington, D.C., World Bank, 2016).

الاقتصادي لأفريقيا والتحرك نحو تحقيق هدف السبعة في المائة من أهداف التنمية المستدامة المشار إليه سابقا، لا بد من تعزيز الطلب المحلي. وينبغي إحداث طفرة في الإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية لسد فجوتها القائمة في أفريقيا. وينبغي ألا يؤدي ارتفاع الاستثمار العام إلى مزيد من التدهور في التوازنات المالية، وعلى الحكومات الأفريقية أن تواصل جهودها لتعزيز أوضاعها المالية. ويشكل كل من تعزيز الإدارة الضريبية ومكافحة التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال، والاستفادة من السيولة الفائضة في القطاع المصرفي مصادرَ محتملة لتمويل الاستثمار العام، لاسيما في الهياكل الأساسية.

ألف- انتعاش النمو عبر العديد من المناطق دون الإقليمية

٤- لا يزال شرق أفريقيا يحتل موقع الصدارة في النمو بمعدل سنوي قدره ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، يليه شمال أفريقيا بمعدل ٤,٩ في المائة، و٢,٢ في المائة في غرب أفريقيا، و١,٤ في المائة في الجنوب الأفريقي، و-٠,١ في المائة في وسط أفريقيا (الشكل ٢). ويعزى النمو في شرق أفريقيا إلى قوة الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمارات والإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية (لاسيما في قطاعي الطاقة والنقل) في بلدان مثل إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وفي شمال أفريقيا، لا يزال النمو الاقتصادي مدفوعا بالإنتاج الزراعي في السودان والمغرب. وقد شرعت مصر في برنامج إصلاح اقتصادي كبير يتضمن تدابير لتحسين الوضع المالي وإصلاحات في بيئة الأعمال.

٥- ويرتكز النمو في وسط أفريقيا على النمو في الكاميرون المدفوع بإنفاق حكومي قوي وزيادة في الطلب الخارجي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجد النمو حافزا له في الزيادة الطفيفة في الاستهلاك الخاص والعام، في حين أن النمو في جمهورية الكونغو تقف وراءه استثمارات عامة متواضعة في الهياكل الأساسية. وقد تعافت غينيا الاستوائية وغابون من تباطؤ النمو في العام الماضي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، في حين لا تزال سان تومي وبرينسيبي تتمتع بنمو سليم تحقق بفضل التحسُّن في قطاعي الزراعة والسياحة.

الشكل ٢:

النمو الاقتصادي حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٤-٢٠١٧

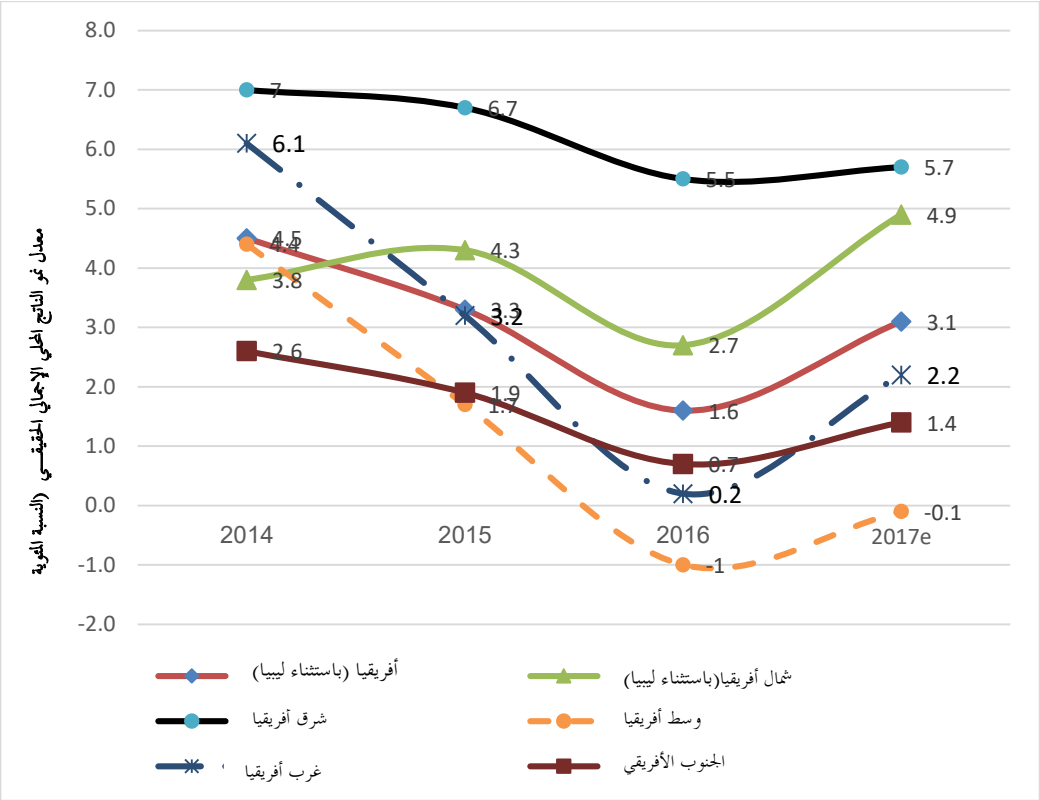

المصدر: استنادا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٧).
ملاحظة: يشير الحرف (e) إلى أن القيمة المعطاة قيمة مقدرة.

٦- وفي غرب أفريقيا، حققت نيجيريا نموا بنسبة ٠,٨ في المائة — مع إطلاق البلاد خطتها للانتعاش الاقتصادي والنمو للفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ التي تضمنت إصلاحات تهدف إلى تنويع الاقتصاد- بفضل زيادة صادرات النفط. وتصدَّرت بلدان مثل بوركينا فاسو والسنغال وغانا وكوت ديفوار النمو في غرب أفريقيا الذي ارتفع من ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزى النمو في تلك البلدان إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والعام، وتحسُّن صادرات النفط.

٧- وارتفع النمو في الجنوب الأفريقي من ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١,٤ في المائة، ما يعكس الانتعاش الذي شهدته الاقتصادات الكبرى للمنطقة دون الإقليمية مثل أنغولا (مدفوعا بتحسن الاستهلاك الخاص والحكومي) وضعف النمو في جنوب أفريقيا. وقد ساعد انتعاش الإنتاج الزراعي بعد انتهاء فترة الجفاف على الحد من التضخم في المنطقة دون الإقليمية، واستُكمل بتخفيف السياسة النقدية في معظم البلدان.

باء- تراجع العجز المالي في أفريقيا وإن بقي مرتفعا

٨- انخفضت حصة العجز المالي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي بفضل ضبط الأوضاع المالية من خلال خفض النفقات المالية ورفع الضرائب أو فرض ضرائب جديدة. فقد انخفض العجز المالي بمقدار ٤,٣ نقطة مئوية من ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٨. وفي حين أن العوامل الكامنة وراء العجز المالي تختلف من بلد إلى آخر، فإن هذا التوجه يبين استمرار الالتزام بممارسات الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي من خلال ضبط الأوضاع المالية مدعوما بانتعاش طفيف في أسعار السلع الأساسية منذ أوائل عام ٢٠١٦. وسجلت جميع المناطق دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية تحسنا في أوضاعها المالية في عام ٢٠١٧، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٨ (الشكل ٣). ومع ذلك، فقد اتسع العجز المالي في بعض البلدان نتيجة لزيادة الإنفاق العام، لاسيما على تطوير الهياكل الأساسية.

الشكل ٣:

وضع العجز المالي في أفريقيا، ٢٠١٥ – ٢٠١٨

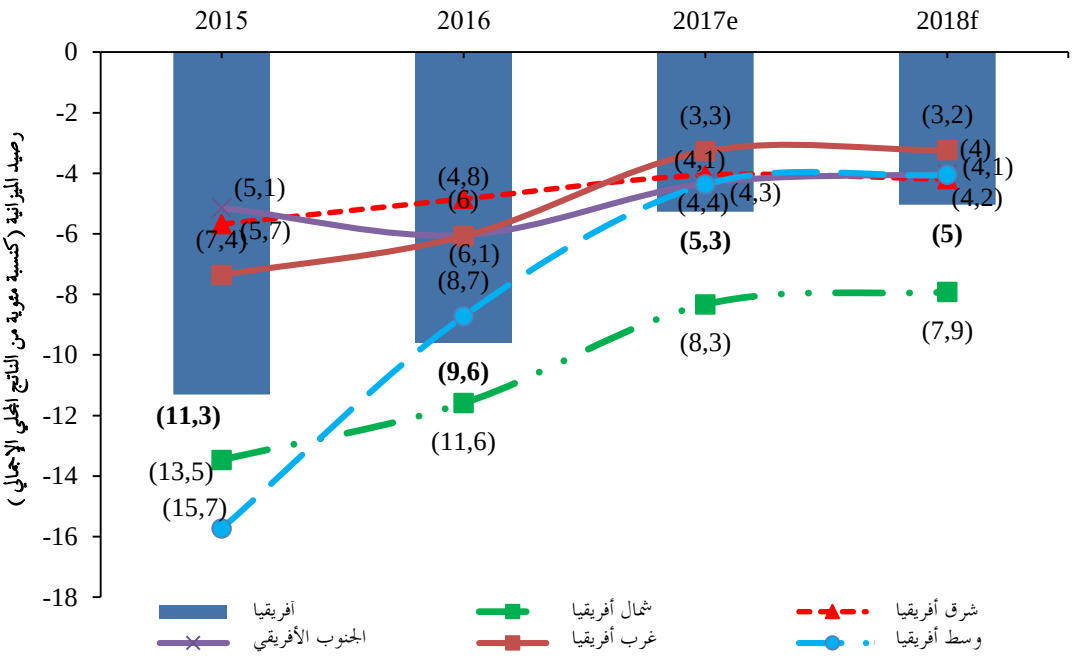

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات وحدة البحوث الاقتصادية في مجلة ذي إيكونوميست، (٢٠١٧)، انظر www.eiu.com .

ملاحظة: يشير الحرف (e) إلى أن القيمة المعطاة قيمة مقدرة؛ والحرف (f) إلى أن القيمة المعطاة قيمة متوقعة.

٩- ومن الأهمية بمكان بالنسبة لكثير من البلدان العمل على رفع كفاءة الإدارة الضريبية. فاستنادا إلى تقرير صدر عام ٢٠١٧ عن المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، بلغ معدل الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية في المتوسط ١٩,١ في المائة، وهو أقل من معدل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٢,٨ في المائة). وفي حين أحرزت الاقتصادات الأفريقية تحسُّنا

كبيرا في زيادة معدل الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة في المتوسط منذ عام ٢٠٠٠ [٣]، فإنها لا تزال تواجه التحدي المتمثل في ضخامة حجم القطاع غير الرسمي وضِيقِ القاعدة الضريبية. وعلى الحكومات أن تضع وتنفذ استراتيجيات متماسكة ومتكاملة لتيسير الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

١٠- وقد أدت معدلات العجز المالي المرتفعة نسبيا، مصحوبة بانخفاض أسعار الصرف، إلى الضغط على مستويات الدين العام المرتفعة في بعض البلدان حيث بلغت حصة ديون أفريقيا الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٢ في المائة (الشكل ٤). وقد بلغت هذه النسبة مستويات تجاوزت ٤٠ في المائة في الجنوب الأفريقي وفي البلدان المستوردة للنفط. وأدى الاقتراض الكبير بشروط غير ميسرة من أجل تطوير الهياكل الأساسية إلى ارتفاع تكاليف خدمة الديون في بلدان عديدة مثل بوتسوانا وموزامبيق.

الشكل ٤:

إجمالي حصة الدين من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٦-٢٠١٨

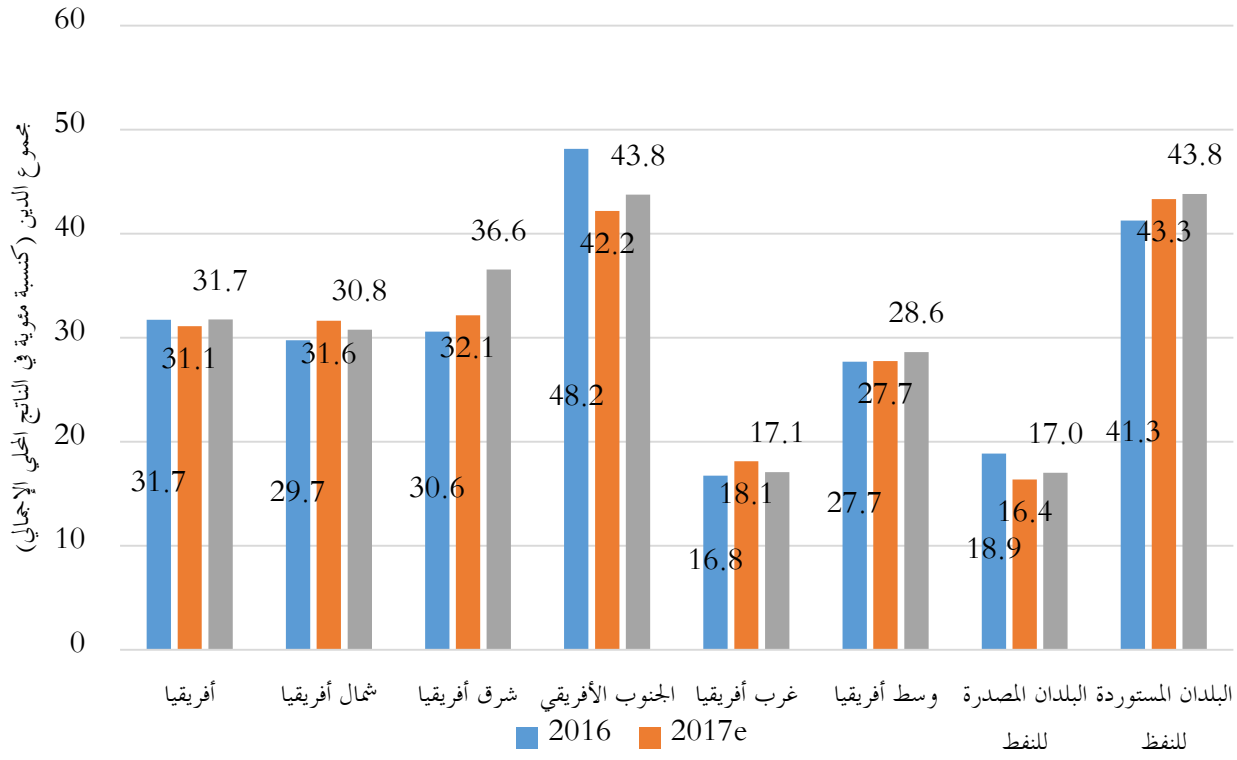

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات وحدة البحوث الاقتصادية في مجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٧)، انظر www.eiu.com .

[٣] المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ٢٠١٧. African Tax Outlook. Pretoria. متوفر على الرابط: https://www.ataftax.org/en/products-services/african-tax-outlook .

ملاحظة: يشير الحرف (e) إلى أن القيمة المعطاة قيمة مقدرة .

١١- غير أن هذه الصورة العامة تخفي وراءها مستويات مرتفعة للديون في ١٣ بلدا، منها ثلاثة بلدان، جميعها دول جزرية نامية، تجاوزت حصة ديونها ١٠٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (كابو فيردي – ١١١ في المائة، وموريشيوس – ١١٧,٥ في المائة، وسيشيل – ١٦٥ في المائة.)، وسجلت أربعة منها حصصا تتراوح بين ٧٦ و–١٠٠ في المائة (جيبوتي – ٨٠ في المائة، وموريتانيا – ٧٥,٤ في المائة، وسان تومي وبرينسيبي – ٨٤ في المائة، وتونس – ٧٩ في المائة)، أما الستة بلدان المتبقية فتتراوح فيها حصة الدين من الناتج المحلية الإجمالي بين ٥٠ و٧٥ في المائة (غامبيا – ٦٩ في المائة، وغانا – ٥٢ في المائة، وليبريا – ٥١ في المائة، وناميبيا – ٦٠ في المائة، والسنغال – ٥٣ في المائة، وزمبابوي – ٦٩ في المائة).[٤] ويؤدي ارتفاع مستويات الدين العام، وانخفاض قيمة العملة، واللجوء المتزايد إلى الاقتراض غير الميسر لتطوير الهياكل الأساسية، إلى زيادة تكاليف خدمة الديون بسرعة، الأمر الذي يقلص الحيز المالي للبلدان المتضررة.

جيم- اختلاف موقف السياسة النقدية في البلدان الأفريقية

١٢- لقد تفاوتت السياسات النقدية بين البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٧، حيث انخفضت أسعار الفائدة قليلا مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠١٦. وسمح هذا الانخفاض لعدد من البلدان، بما فيها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، بتخفيض أسعار الفائدة. وخفضت بلدان مثل جنوب أفريقيا وغانا وملاوي أسعار الفائدة لديها في ضوء تحسن توقعات التضخم لتعزيز الطلب والنمو. وفي حين أبقت بلدان كالجزائر وأنغولا وكينيا وموريتانيا والمغرب على سعر الفائدة عند مستوى عام ٢٠١٦، استمرت البلدان التي تنتمي إلى المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا في المحافظة على معدل الفائدة لديها عند ٢,٥ في المائة منذ سبتمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، فقد رفعت بلدان مثل إثيوبيا، وتونس، ومصر وبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أسعار الفائدة في عام ٢٠١٧ في محاولة للحد من التضخم بعد تخفيض قيمة عملاتها. وتعزى السياسات النقدية في أفريقيا أساسا إلى التحركات التي يشهدها ميزان المدفوعات التي تجعل من الصعب على واضعي السياسة العامة استخدام السياسات النقدية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣- ولايزال معدل التضخم مرتفعا في أفريقيا، حيث سجل ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧ بعدما كان ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك أساسا إلى أن تأثير ارتفاع أسعار النفط وتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة تكاليف الواردات وإلى تفاقم الضغوط التضخمية، بالرغم من الزيادة في الإنتاج الزراعي في بعض البلدان، لاسيما في الجنوب الأفريقي. ولا يزال التضخم منخفضا نسبيا في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مما يعكس استقرار الربط باليورو.

[٤] حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات عام ٢٠١٧ الصادرة عن وحدة البحوث الاقتصادية في مجلة ذي إيكونوميست، انظر www.eiu.com .

الشكل ٥:

التضخم حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٥-٢٠١٨

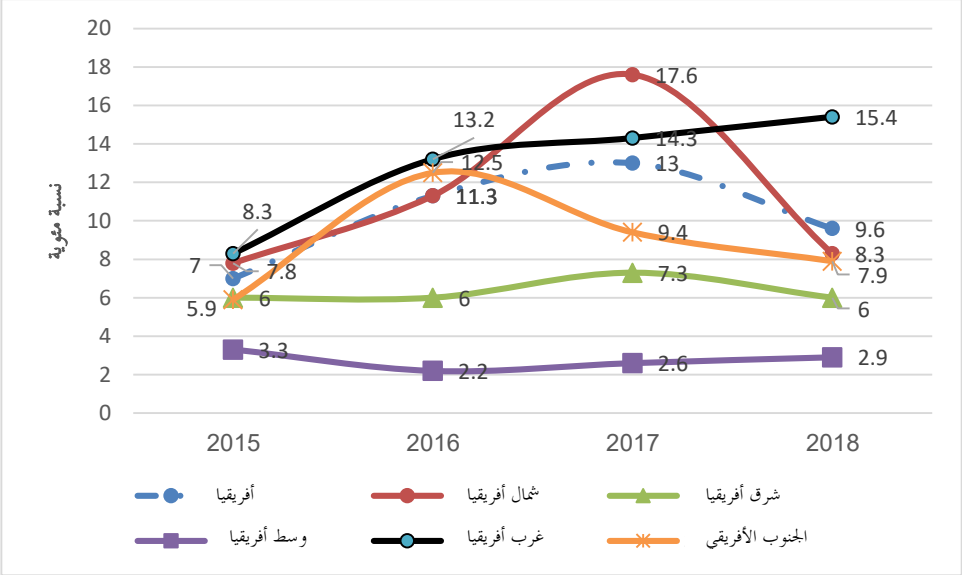

المصدر: استنادا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٧)، ووحدة البحوث الاقتصادية بمجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٧).

ملاحظة: تشير سنة ٢٠١٧ إلى قيم مقدرة وتشير سنة ٢٠١٨ إلى قيم متوقعة.

١٤- ورغم عمليات تخفيض قيمة العملة التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات الأفريقية الكبرى، بما في ذلك أنغولا ومصر ونيجيريا، فقد انخفضت التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف التي شهدها عدد كبير من العملات الأفريقية في عام ٢٠١٦، وأصبحت العملات أكثر استقرارا في عام ٢٠١٧ وزادت صادرات البلدان. غير أن العملات المحلية ما زالت عُرضة للمخاطر العالمية المتزايدة مثل انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وبطء انتعاش النمو في البلدان الصاعدة والمتقدمة، وتشديد الأسواق المالية العالمية.

ثانيا- تحسّن أداء التجارة في أفريقيا

١٥- شهدت صادرات أفريقيا من البضائع نموا بنسبة ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، أي ضعف معدل نمو التجارة العالمية البالغ ٤,٣ في المائة، ويعزى ذلك لانتعاش الاقتصاد العالمي، لاسيما لدى شركاء أفريقيا التجاريين، والانتعاش العام في النشاط التجاري العالمي (أنظر الشكل ٦).[٥] وقد زادت الصادرات العالمية من البضائع عقب الأزمة المالية العالمية، ولكن منذ عام ٢٠١٤، انعكس ذلك الاتجاه، حيث شهدت أفريقيا انخفاضا كبيرا مقارنة بالمناطق الأخرى. فقد انخفضت صادرات أفريقيا من البضائع بنسبة ٢٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ و١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، مقابل ١٠,٩ في المائة و٣,٧ في المائة في أمريكا و١٢,٠ في المائة و٤,٥ في المائة في آسيا و١٤ و١,٣ في

(٥) *World Economic Situation and Prospects* (United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 2017).

المائة في أوروبا. ويعزى هذا التباطؤ إلى حد كبير إلى انهيار أسعار السلع الأساسية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لاسيما بالنسبة للنفط. واستمرت حصة أفريقيا من الصادرات العالمية في الانخفاض، حيث هبطت من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل ٦:

الصادرات من البضائع حسب المنطقة، ٢٠١٢-٢٠١٦ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

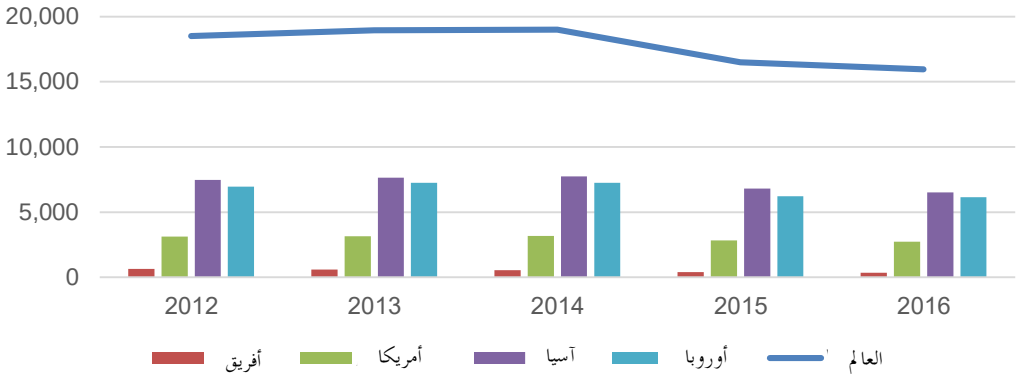

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى الأونكتاد ٢٠١٧[٦].

١٦- وانخفضت الواردات أيضا (رغم أن ذلك الانخفاض لم يكن كافيا بما يحد من العجز التجاري المتزايد)، بسبب استمرار انخفاض الصادرات أساسا، وهو ما يعكس استمرار تدني الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية، وانخفاض قيمة العملات المحلية وضعف النشاط الاستثماري. وقد أدى هذا إلى انخفاض واردات أفريقيا من البضائع في السنوات الأخيرة من ٦٤٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥٠٠,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦. بيد أن الصادرات انكمشت بصورة أكبر مقارنة بالواردات خلال الفترة، وهو ما ساهم في زيادة العجز التجاري في المنطقة. وتحوّل الميزان التجاري لأفريقيا من فائض قدره ٢٤,٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، إلى عجز بلغ ٨٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤ و١٥٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

١٧- غير أن حصة صادرات السلع المصنعة من إجمالي صادرات أفريقيا ظلت مستقرة نسبياً مع مرور الوقت، حيث تراوحت من ٢٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ويبين الشكل ٧ أن أسواق الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية أكثر تنوعا وتصنيعا نسبيا من الصادرات نحو باقي أنحاء العالم، وبالتالي تتيح فرصة كبيرة للنهوض بالصناعة. وهذا يدل على أن هناك حاجة إلى مزيد من التنويع والتحول الهيكلي لتحسين الدعم المقدم لتصنيع القارة من خلال التجارة.

الشكل ٧:

[٦] قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، متاح على الموقع الشبكي: http://unctadstat.unctad.org/EN .

الصادرات والواردات من البضائع في أفريقيا، وحصص المنتجات (بالنسبة المئوية) — ٢٠١٦

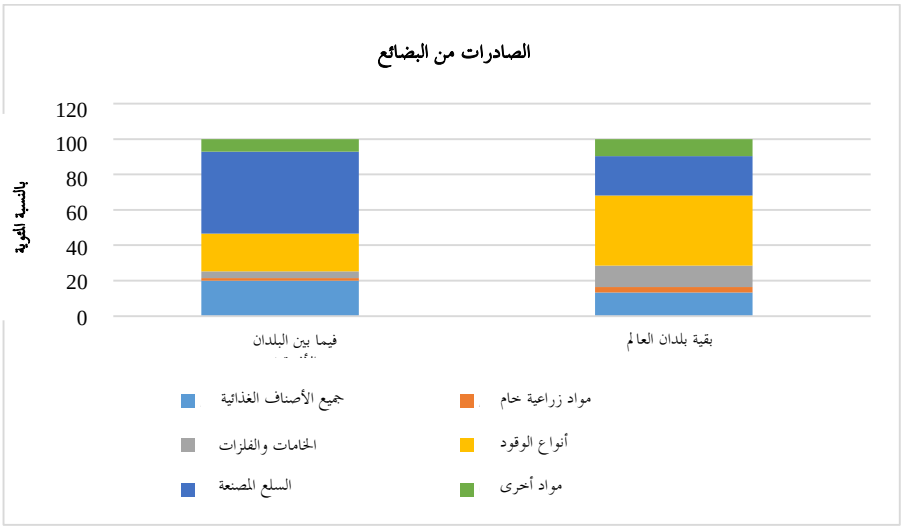

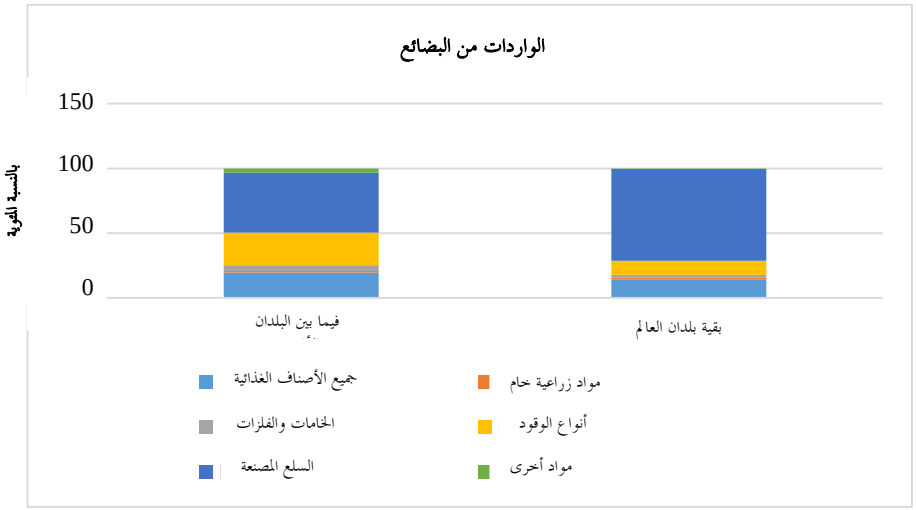

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى الأونكتاد ٢٠١٧.

١٨- كما انخفضت صادرات أفريقيا من الخدمات من ١٠٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ١٠١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٩٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ولا تزال صادرات الخدمات في أفريقيا تهيمن عليها خدمات السفر بنسبة ٣٥,٣ في المائة والنقل بنسبة ٢٦,٤ وخدمات الأعمال التجارية الأخرى بنسبة ١٤,٢ في المائة.

ألف- تُحرز منطقة التجارة الحرة القارية تقدما كبيرا

١٩- عُقدت الدورة العادية الخامسة والعشرون لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وقد مثلت تلك الدورة بداية عملية التفاوض بشأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وكانت أيضا خطوة كبيرة نحو تحقيق التكامل الإقليمي والخطط الإنمائية. وكان الهدف هو أنه بمجرد إنشائها، أن يتجاوز هذا الاتفاق بشأنها نطاق اتفاقات التجارة التقليدية الخاصة بتخفيض التعريفات ليشمل

أيضا الخدمات والمنافسة والملكية الفكرية. وقد ركزت المرحلة الأولى من المفاوضات على السلع والخدمات، والمرحلة الثانية على المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. واثناء كتابة هذا التقرير، كان قد أُحرز تقدم كبير صوب اختتام المرحلة الأولى منها.

٢٠- وأعدت مفوضيةُ الاتحاد الأفريقي، بمساعدة فنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مشروع اتفاق نموذجي يعتمد على الصكوك والنهج القانونية القائمة في جميع أنحاء أفريقيا. وتم صقل هذه الاتفاقية وتعديلها من خلال سلسلة من منتديات التفاوض مثل الاجتماع السادس لمنتدى التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (نيامي، ٥-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، وتلاه الاجتماع الثالث لوزراء التجارة الأفريقيين (نيامي، ١٥ و١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧) الذي اعتمد قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مجال السلع والخدمات. وستشكل هذه الطرائق الإطار الذي سيحدد شكل منطقة التجارة الحرة القارية وهيكلها وطموحاتها، ويضع الأسس اللازمة التي تتيح في نهاية المطاف الوصول إلى الأسواق، والجدول الزمني للالتزامات المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ويتضمن مشروع الاتفاق الحالي أحكاما للانتصاف التجاري والمعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نمواً، وأحكاما خاصة بالصناعات الوليدة، والتزاما بمعالجة الحواجز غير الجمركية والتعاون بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وقد وجه الاجتماع الثالث لوزراء التجارة الأفريقيين مفوضيةَ الاتحاد الأفريقي لتقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بإجراء دراسات لتحديد معايير تحديد المنتجات الحساسة وقوائم الاستبعاد.

٢١- وخرج منتديا التفاوض السابع والثامن بنتائج عُرضت على الاجتماع الرابع لوزراء التجارة الأفريقيين المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد وافق ذلك الاجتماع على الاتفاق الإطاري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي أنشأ هياكل الإدارة والترتيبات المؤسسية الأخرى وبروتوكول التجارة في الخدمات. وكلف الاجتماعُ منتدى التفاوض السادس بإكمال العمل المتبقي في مجال التجارة في السلع وتسوية المنازعات بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٨. وأتم منتدى التفاوض التاسع (أديس أبابا، شباط/فبراير ٢٠١٨) ومنتدى التفاوض العاشر (كيغالي، آذار/مارس ٢٠١٨) البروتوكول بشأن تسوية المنازعات ووضع الصيغة النهائية للمسائل العالقة في البروتوكولات المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات. وفي مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي العاشر (كيغالي، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨)، وقعت ٥٠ دولة أفريقية إما اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو إعلان كيغالي، مؤكدة التزامها بتوقيع الاتفاقية بمجرد القيام بعمليات الاستعراض اللازمة على الصعيد الوطني. ومن بين هذه البلدان الأفريقية الخمسين، وقع ٤٤ بلدا على الاتفاق.

باء- الحاجة إلى توفير قدر هائل من الموارد لتمويل التنمية في أفريقيا

٢٢- ستحتاج البلدان الأفريقية إلى استثمار قدر هائل من الموارد المالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولكي تحقق أفريقيا الهدف الأول للتنمية المستدامة وحده، أي إنهاء الفقر المدقع في القارة بحلول عام ٢٠٣٠، تشير التقديرات إلى أن المنطقة في حاجة إلى ان تبلغ نسبة

استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٧,٥ في المائة ، وإلى أن تبلغ نسبة فجوة التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٥,٦ في المائة سنويا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠ [٧]. وتشير تقديرات صادرة عن مصادر مختلفة أيضا إلى أن الاستثمار المطلوب لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا قد يتراوح ما بين ٦٠٠ مليار دولار و١,٢ تريليون دولار سنويا، حيث تبلغ تكلفة الهياكل الأساسية وحدها ٩٣ مليار دولار[٨]. فضلا عن ذلك، فإن الانخفاض الذي شهدته السنوات الأخيرة في إيرادات المنطقة من صادرات السلع زاد فجوة التمويل اتساعا [٩].

٢٣ - وما تزال الإيرادات الضريبية تشكل المصدر الرئيسي للتمويل المحلي في أفريقيا. ومع ذلك، فقد شهد هذا الاتجاه انخفاضا في السنوات الأخيرة، لاسيما منذ عام ٢٠١٣، حيث انخفض بمقدار ١٢٥ مليار دولار خلال فترة ٣ سنوات فقط، من ٥٦١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٤٣٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض إيرادات الموارد الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية، لاسيما النفط [١٠]. ورغم الاتجاه المخيب للآمال مؤخرا، فقد اكتسبت تعبئة الإيرادات المحلية من خلال فرض الضرائب أهمية متزايدة في مناقشة السياسات في البلدان الأفريقية، بما أن تزايد الاعتماد على الإيرادات المحلية من شأنه أن يتيح لهذه البلدان مستوى أعلى من الاستقرار والقدرة على التنبؤ والتحكم في عمليات الميزانية. ونتيجة لذلك، باشرت الحكومات والمؤسسات الأفريقية عددا من الإصلاحات الضريبية على مدى العقد الماضي[١١].

٢٤- ورغم أن الادخار وتطوير أسواق رأس المال لا يزال ضعيفا، فإن التعميق المالي والتوسع في صناديق المعاشات التقاعدية والثروة السيادية يوفران سُبلا لزيادة الاستثمار المحلي الخاص في المنطقة [١٢]. ويمكن أيضا أن يؤدي الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من المنطقة إلى توفير موارد مخفية قد تساهم في تمويل الخطة الإنمائية للقارة. وتوفر مصادر التمويل المبتكرة للقارة مجموعة من الخيارات والفرص التي يمكن أن تقلل إلى حد كبير من اعتماد أفريقيا على الموارد الخارجية، وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والعالمية.

---

(٧) Abbi Kedir and others, Growth and development finance required for achieving Sustainable Development Goals (SDGs) in Africa, *African Development Review*, vol. 29, no. S1, 2017, pp. 15–26.

(٨) *Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance in Africa* (Geneva, 2016).

(٩) Amadou Sy. Mobilizing Financial Resources: Strategies to manage the commodity slump and attract investment, Africa Growth Initiative, Global Economy and Development, Brookings Institution.

(١٠) AfDB, *African Economic Outlook 2017 Entrepreneurship and Industrialization* (Abidjan, 2017).

(١١) Tax Revenue Mobilization in Developing Countries: Issues and Challenges, Policy Department DG External Policies, (European Union, 2014).

(١٢) ECA, Innovative Approaches to Financing the SDGs in Africa (forthcoming ECA publication).

ثالثا- توقعات النمو الإيجابية على المدى المتوسط والمخاطر وعدم اليقين

٢٥- من المتوقع أن يبلغ النمو ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ و٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، بفضل استمرار الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي وقوة الطلب المحلي، مدعوما بزيادة الاستثمار العام والخاص، لاسيما في الهياكل الأساسية في معظم البلدان. غير أن بطء انتعاش النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وزيادة الحمائية في الأسواق المالية في هذه الاقتصادات المتقدمة قد يؤثران سلبا على الطلب على الصادرات ويحدان من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا. ورغم أن مستويات الدين العام ظلت مستدامة، فهي ما تزال مرتفعة، ما يقتضي استثمار الأموال المقترضة في القطاعات الإنتاجية لتوليد عائدات من شأنها أن تسمح بالسداد في الوقت المناسب وتعزِّز آفاق النمو لدى البلدان. غير أن بعض البلدان قد تواجه مشاكل في سداد ديونها لأنها ترزح تحت بيئة تتسم بضعف آفاق النمو، وتنامي العجز المالي، وضعف العملات، وانخفاض عائدات التصدير.

٢٦- ولا تزال الصدمات المتصلة بالأحوال الجوية تشكل خطرا إقليميا، لاسيما في أجزاء من شرق أفريقيا التي شهدت موجات جفاف مستمرة في السنوات الأخيرة. ومن شأن ذلك أن يؤثر أيضا على توليد الطاقة، وهو ما قد يؤثر، بدوره، على مستويات الإنتاجية في بعض البلدان. وتشكل حالة الغموض الأمني أو السياسي السائدة في بعض البلدان التي ستشهد قريبا انتخابات هامة مخاطر على توقعات النمو في هذه البلدان بما أنها تؤدي إلى حالات من عدم اليقين بالنسبة للاستثمارات أو تأجيلها أو تأخيرها.

رابعا – التطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا

ألف – انخفاض معدلات الفقر بوتيرة بطيئة في خضم ارتفاع مستويات التفاوت

٢٧- نتيجة للأداء الاقتصادي الجيد لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٠، انخفض معدل عدد الفقراء من ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣، على الرغم من البطء النسبي لانخفاض معدلات الفقر [١٣]، وتشمل العوامل التي تساهم في ذلك الوضع الفجوات العالية في الفقر، والافتقار إلى فرص العمل اللائق من بين أمور أخرى. وبلغت نسبة فجوة الفقر في أفريقيا ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، أي ما يعادل ضعف المتوسط العالمي الذي يبلغ ٨,٨ في المائة، الأمر الذي زاد من تباطؤ آثار برامج الحد من الفقر. [١٤] غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفقر في أفريقيا ما يزال، على المستوى التفصيلي، ظاهرة ريفية، أكثر من كونه ظاهرة حضرية، إلا أن وتيرة

[١٣] UN (United Nations) (2017). The Sustainable Development Goal Report, (New York, 2017).

[١٤] ECA .2017b. The Sustainable Development Report: tracking progress on Agenda 2063 and the SDGs, (Addis Ababa, 2017).

الحد من الفقر في المناطق الريفية أسرع منها في المناطق الحضرية. ويرجع ذلك إلى الدور الإيجابي للأنشطة غير الزراعية في البلدات الريفية والتأثير الإيجابي لتوظيف الفقراء غير العاملين ([١٥]).

٢٨- وتعد أفريقيا ثاني أعلى منطقة من حيث التفاوت في الدخل (معبرا عنها بمعامل جيني) عند ٠,٤٤، حيث أنها تضم ٧ من البلدان العشرة الأكثر تفاوتا في العالم. وهذا يكبح تأثير النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، لأن التوزيع غير المتكافئ يعني أن الاقتصاد يتسم بالاستقطاب، وضعف القاعدة الإنتاجية، وعدم كفاية الروابط بين قاعدة الإنتاج وبقية الاقتصاد. ويعزى ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في جزء منه إلى عوامل هيكلية مثل مرحلة التنمية وانخفاض نسبة السكان في سن العمل إلى مجموع السكان والتفاوت بين الجنسين ([١٦]).

٢٩- ورغم تحقيق ما يقارب التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، فإن التمييز بين الجنسين لا يزال واضحا في التعليم الثانوي والعالي. ويتخذ التفاوت بين الجنسين في الخدمات الاجتماعية شكل فرص أقل لرفاه المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. والواقع أن الحكومات الأفريقية، برغم إدراكها للعوامل التي تؤثر في وضع المرأة، فهي لا تترجم الوضع الجنساني إلى مخصصات في الميزانية، كما أنها أخفقت في بلوغ الأهداف التي حددها الاتحاد الأفريقي للإنفاق على القطاع الاجتماعي ([١٧]).

٣٠- وكما ذكر أعلاه، فإن أحد العوامل المساهمة في بطء وتيرة الحد من الفقر في الاقتصادات الأفريقية هو الافتقار لفرص العمل اللائق. وقد أدى اعتماد الاقتصادات الأفريقية على السلع الأساسية الأولية وتصديرها إلى زيادة أوجه التفاوت الاجتماعي بشكل كبير. وأدى بطء التحول الهيكلي، على سبيل المثال، وكثافة رأس المال في مجال التعدين، إلى إيجاد فرص عمل أقل، ولكنه أدى أيضا إلى تقييد الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وهو ما يؤكد من جديد التفاوت في توزيع الدخل. والواقع أن حصة الذين يزاولون عملا غير مستقر لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول وتمس الشباب والنساء بشكل كبير([١٨]). وقد ظلت مستويات الفقر لدى الشباب العاملين أعلى منها لدى السكان البالغين العاملين، الأمر الذي يجعلهم أكثر استعدادا للهجرة لأنهم يعربون عن سخطهم ويبحثون عن سبل بديلة للعيش.

باء- أُحرز تقدم رغم قلة النتائج الاجتماعية

---

(١٥) Lanjouw, Peter and Murgai, Rinku (2009). "Poverty decline, agricultural wages, and nonfarm employment in rural India: 1983–2004", Agricultural Economics Volume 40, No. 2, pp. 243-263 .

(١٦) D. Hakura, and others, Inequality, gender gaps and economic growth: comparative evidence for Sub-Sharan Africa, IMF Working Paper Series, no. WP/16/111 (IMF, Washington, D.C., 2016).

(١٧) *Africa Human Development Report 2016: Accelerating Gender Equality and Women's Empowerment in Africa* (UNDP, New York, 2016).

(١٨) *World Employment Social Outlook: Trends* (ILO, Geneva, 2016).

٣١- لقد أُحرز تقدم كبير في كل من التعليم والصحة، غير أن أوجه التفاوت في حصول المرأة وسكان الريف والفئات المنخفضة الدخل على هذه الخدمات تبقى إحدى السمات الكبيرة للتفاوت في الفرص المتاحة في أنحاء القارة. فعلى سبيل المثال، ازدادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بشكل ملحوظ من ٦٢ مليونا في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٩ مليونا في عام ٢٠١٢ [١٩]. وغير أن النساء تلقين، من حيث عدد سنوات الالتحاق بالمدارس، ٤,٣ سنوات من التعليم في المتوسط في حين بلغ متوسط ما تلقاه الرجال ٥,٧ سنوات [٢٠].

٣٢- وفي مجال الصحة، تحققت مكاسب كبيرة في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، حيث انخفضت معدلات الوفيات النفاسية بنسبة ٣٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، وانخفضت معدلات الولادات لدى المراهقات بنسبة ٢١ في المائة خلال الفترة نفسها [٢١]. غير أن متوسط ما تحقق من تحسن يحجب أوجه التفاوت في النتائج الاجتماعية، حيث يبلغ معدل الخصوبة الإجمالي لدى الخُمس الأفقر، على سبيل المثال، ٦,٥ أطفال لكل امرأة، في حين يبلغ لدى الخمس الأغنى ٣,٦ أطفال لكل امرأة [٢٢]. ويتجلى بطء وتيرة الحد من الفقر، المقترن باستمرار التفاوتات، وهشاشة العمالة في ضعف النتائج الاجتماعية في أفريقيا.

جيم- ارتفاع نسبي للنفقات الخاصة والعامة ولكن بتأثير لا يذكر

٣٣- يماثل حجم الإنفاق العام في أفريقيا من حيث علاقته بالناتج المحلي الإجمالي مستويات الإنفاق العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن مع تأثير أقل بكثير على نتائج التعليم والصحة. وتبين البيانات المتاحة زيادة في الإنفاق العام بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢ في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، رغم أنها تخفي وراءها الاختلافات القائمة بين المناطق، حيث بلغ الإنفاق العام في شرق أفريقيا ٢٧ في المائة و٣٣ في المائة في شمال أفريقيا و٣٦ في المائة في الجنوب الأفريقي، في حين أن المتوسط في غرب أفريقيا يتجاوز بالكاد ٢٠ في المائة (الشكل ٨). فيما تراوح الإنفاق العام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين أقل من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية أيرلندا إلى ٥٦ في المائة في فرنسا وفنلندا في عام ٢٠١٢ [٢٣]. وفي شرق آسيا، يقل الإنفاق العام عن ذلك كثيرا إذ تبلغ نسبه ٢١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٢٤].

---

(١٩) *Assessing Progress towards the MDGS in Africa* (ECA, Addis Ababa, 2015).

(٢٠) *African Development Report 2015. Growth, poverty and Inequality Nexus: Overcoming barriers to sustainable development* (Abidjan, Cote d'Ivoire, AfDB, 2015).

(٢١) *Agenda 2063/ SDGs Progress Report 2017 Assessing Africa's Domestication and Implementation of Agenda 2063 and the SDGs* (ECA, Addis Ababa, 2017).

(٢٢) African women's report: securing Women's rights to social protection in Africa, Working paper (ECA, Addis Ababa, 2017).

(٢٣) Public expenditure database (OECD, Paris, 2016).

(٢٤) World Bank and others*UHC in Africa: A Framework for Action*, (Washington, D.C., 2016).

٣٤- وتأتي أكبر نسبة من التمويل الخاص للتعليم من فرادى الأسر المعيشية في أفريقيا. واستنادا إلى بيانات اليونسكو المأخوذة من ١٦ بلدا (توافرت فيها البيانات)، تساهم الأسر المعيشية بنحو ٢٥ في المائة من إجمالي الإنفاق الوطني على التعليم [٢٥].

٣٥- وفي عينة تضم ٤٦ بلدا أفريقيا، واستنادا إلى البيانات المتوفرة، خلال الفترة، ٢٠٠٠ — ٢٠٠٩، فإن عدد البلدان التي يبلغ فيها الإنفاق الخاص كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الصحة نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر قد انخفض من ٢٩ في المائة إلى ٢٣ في المائة، وفي الوقت نفسه، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من النفقات الخاصة على الصحة جاءت من نفقات الأسر المعيشية في ٣٢ بلدا[٢٦].

٣٦- وبغض النظر عن البيانات الواردة أعلاه والقيود المفروضة على الإنفاق الخاص والدور الغالب للقطاع العام في توفير الخدمات التعليمية والصحية، يظل الإنفاق الخاص أمرا بالغ الأهمية لاستعراض الأداء الأفريقي فيما يخص أهداف الإنفاق ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل ٨:

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢)

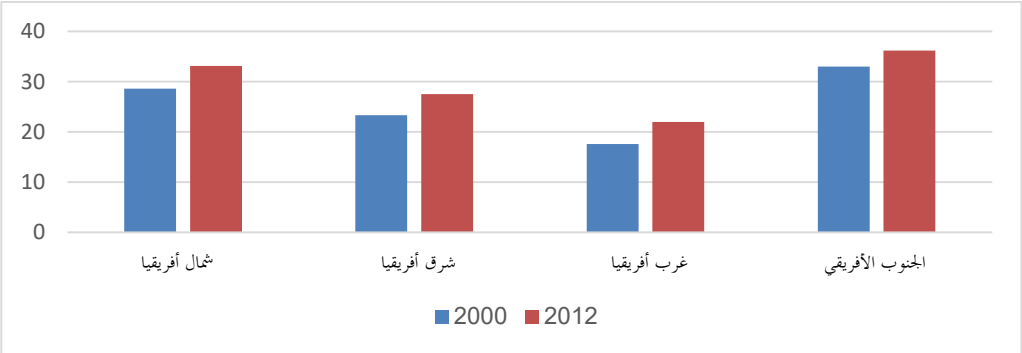

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ٢٠١٦[٢٧].

٣٧- وفي المتوسط، ظلت نفقات البلدان الأفريقية على التعليم، خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢، قريبة من هدف العشرين في المائة المحدد أو أنها حققته أو تجاوزته، رغم الاختلافات بين البلدان (الشكل ٩). وتجاوزت بلدان مثل بوتسوانا وتونس وسوازيلند وكينيا وناميبيا الهدف خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. غير أنه من المهم أن نلاحظ أن بعض البلدان استطاعت تحقيق الهدف المحدد

[٢٥] *F* UNESCO, *Financing Education in Sub-Saharan Africa Meeting the Challenges of Expansion, Equity and Quality* (Paris, 2011).

[٢٦] L.G. Sambo, J.M. Kirigia, and J.N. Orem, "Health financing in the African Region: 2000-2009 data analysis", *Int. Arch. Med.*, vol. 6, no. 1, 10.

[٢٧] International Food Policy Research Institute database (IFPRI, Washington, D.C., 2016).

قبل وضعه، وهو ما يثير تساؤلات بشأن ما إذا كان التقدم المحرز في نتائج التعليم يتطلب التقيد بأهداف الإنفاق المحددة حاليا.

الشكل ٩:

إنفاق البدان الأفريقية على التعليم كحصة من الإنفاق الحكومي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٢

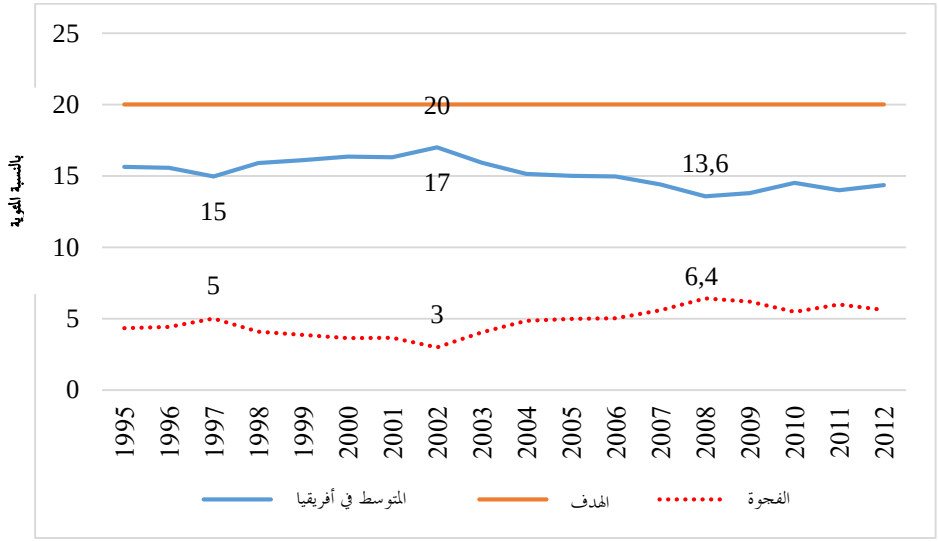

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى بيانات البنك الدولي (٢٠١٧).

٣٨- وفيما يتعلق بالصحة، حدد الاتحاد الأفريقي هدفا للإنفاق على الصحة هو ١٥ في المائة من الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠١[٢٨]، وتزامن ذلك، من حيث التوقيت، مع استحداث الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وحدث ذلك أيضا في وقت كان فيه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحتل مركز الصدارة في الإنفاق الصحي في القارة [٢٩]. ويظهر الشكل ٩ أنه رغم الفجوة فيما يخص هدف الإنفاق على الصحة كانت أكبر بكثير مما هي عليه فيما يخص هدف التعليم، فإن هناك على ما يبدو زيادة في الإنفاق على الصحة في أفريقيا في المتوسط. وفي الواقع، استنادا إلى بيانات البنك الدولي، فقد ارتفع متوسط الإنفاق على الصحة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ من ٩,١ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ١٠,٧ في المائة [٣٠]. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٤، زادت بلدان مثل تنزانيا ورواندا وسيراليون وملاوي من إنفاقها على الصحة بنحو ٣ إلى ٤ نقاط مئوية من الإنفاق الحكومي[٣١]. ونتيجة لذلك، ساهمت الزيادة في هذا النوع من الإنفاق

[٢٨] الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٢، إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى، (أديس أبابا، ٢٠٠٢) تم تنزيله من الموقع الإلكتروني، http://www.un.org/ga/aids/pdf/abuja_declaration.pdf .

[٢٩] ECA, *Scoring African Leadership for Better Health* (Addis Ababa, 2004).

[٣٠] World Bank, Japan International Cooperation Agency, Global Fund, AfDB and WHO, *UHC in Africa: A Framework for Action* (World Bank, Washington, D.C., 2016).

[٣١] United Nations, Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (New York, 2015).

في تحسين النتائج في معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة في هذه البلدان بنسبة تتراوح بين ١ و٢ في المائة تقريبا خلال هذه الفترة [٣٢].

٣٩- غير أن الزيادة في الإنفاق على الصحة لم تسفر عن نتائج متناسبة في مجال الصحة، وهو ما قد يُعزى إلى خطة تقاسم التكاليف مع الأسر المعيشية في معظم البلدان الأفريقية. واستنادا إلى البيانات المتاحة، شهدت الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، انخفاضا في ٦ بلدان فقط (من أصل ٤٦ بلدا) بلغ فيها إنفاق الأسر المعيشية على الصحة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الإنفاق على الصحة. وفي الواقع، زادت المدفوعات من الأموال الخاصة في جميع البلدان الأفريقية تقريبا من ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للفرد في عام ١٩٩٥ إلى ٣٨ دولارا في عام ٢٠١٤[٣٣]. وتعرِّض النفقات على الصحة رفاه الأسرة للخطر بالضغط على دخلها المتاح وتخفيض مستويات معيشتها المادية في معظم بلدان أفريقيا [٣٤]؛ [٣٥]. كما أن انتشار التمويل الخاص للصحة بين الأسر الأفريقية أخذ ''يقصي'' مخصصات الصحة العامة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد حوافز اجتماعية واقتصادية لبلوغ الأهداف الصحية المحددة.

الشكل ١٠:

الإنفاق الصحي في أفريقيا كحصة من الإنفاق الحكومي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٢

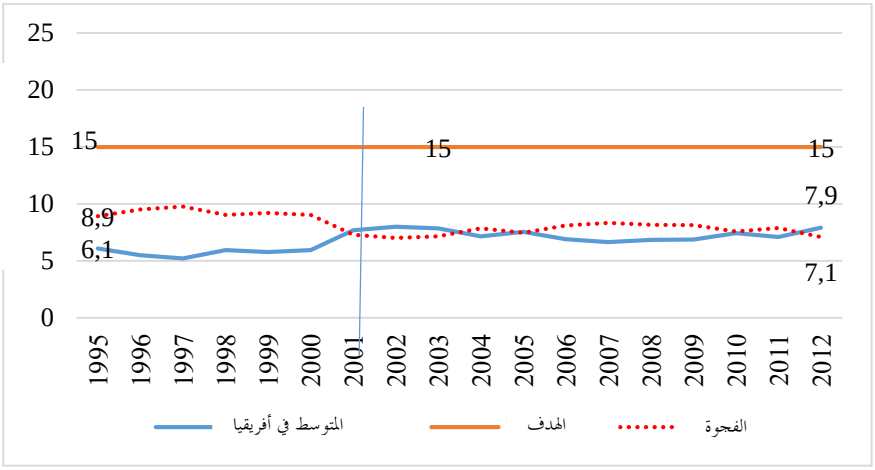

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات البنك الدولي ٢٠١٦.

[٣٢] World Bank and others, *UHC in Africa: A Framework for Action* (Washington, D.C., 2016).

[٣٣] L. Sene and M. Cisse, Catastrophic out-of-pocket payments for health and poverty nexus: evidence from Senegal, *Int. J. Health Economics and Management*, vol. 15, No. 3, pp. 307-328.

[٣٤] O. Akinkugbe and others, Health financing and catastrophic payments for health care: evidence from household-level survey data in Botswana and Lesotho, *African Development Review*, vol. 24, no. 4, pp. 358–370.

[٣٥] ECA, *Mainstreaming health equity in development planning* (Addis Ababa, 2009).

٤٠- ويلاحَظ أن التغطية الصحية الشاملة لم تحظَ بالمستوى نفسه من الالتزام السياسي كالتعليم، وإن كانت قد برزت بشكل كبير بدءا من إعلان ألما آتا العالمي بشأن الرعاية الصحية الأولية لعام ١٩٧٥ وإطار الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٨ بشأن الحماية الاجتماعية. وقد تم تحديد الرعاية الصحية الأساسية للجميع باعتبارها أحد المجالات التي تحتاج إلى تدخل السلطات العامة. وغالبا ما تكمن أوجه التفاوت الكبيرة في الحصول على الرعاية الصحية القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاستفادة منها، والمؤشر الوحيد في مجال الصحة الذي يُظهر المساواة من حيث الدخل والاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية هو التحصين، ربما بسبب تغطيته الشاملة ورصده عن كثب من جانب الحكومات الوطنية والوكالات المانحة [٣٦].

خامسا- الاستنتاجات والآثار في مجال السياسة العامة

٤١- بعد الهبوط الحاد في النمو الاقتصادي إلى ١,٧ في المائة، ارتفع النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٧ بسبب الزيادة الطفيفة في أسعار السلع الأساسية، وزيادة الاستثمار خاصة في الهياكل الأساسية والنمو القوي في الطلب المحلي. وتولت البلدان المستوردة للنفط قيادة مسيرة نمو القارة بين التجمعات الاقتصادية، وهو ما يعكس الاتجاه نحو مزيد من التنويع وزيادة في الاستثمارات العامة وخاصة في الهياكل الأساسية. كما أن تحسين إدارة الاقتصاد الكلي من خلال ضبط أوضاع المالية العامة والاستراتيجيات النقدية الحكيمة ساهم أيضا في توجيه النفقات الحكومية وحافظ على الاستقرار الاقتصادي في معظم البلدان.

٤٢- وتبين التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي أن اعتماد أفريقيا على صادرات السلع الأساسية لن يدوم، وهو ما يقتضي التنويع في الاقتصادات الأفريقية وتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز إضافة القيمة من خلال التصنيع والتحول الهيكلي للاقتصادات. وإذا ما أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يجب تعزيز الطلب المحلي بصورة أكبر في أفريقيا. كما أنه لا بد من التعجيل بالإنفاق على الهياكل الأساسية وزيادة هذا الانفاق من خلال تعزيز الإدارة الضريبية، ومكافحة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بصفة غير شرعية، والاستفادة من السيولة الفائضة في القطاع المصرفي، واستخدام التحويلات المالية لأغراض التنمية والاستعانة بمصادر أخرى للتمويل. ومن شأن تلك العمليات المساعدة في التخفيف من العجز المالي.

٤٣- ويتعين تعميم إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط والرؤى الوطنية في أطر الإنفاق والميزانيات الوطنية. وينبغي أن تسترشد الأهداف والمؤشرات الجديدة بالتركيب الوطني للإنفاق الاجتماعي المحدد لضمان تخصيص الموارد الكافية في جميع الأهداف المنشودة. وسيكون الالتزام السياسي والقيادة على قدر كبير من الأهمية في حشد الموارد من أجل تحقيق هدف محدد. ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الصحة الأساسية للجميع، سيكون تخفيضُ تقاسم

[٣٦] ECA, *Mainstreaming health equity in development planning* (Addis Ababa, 2009).

التكاليف والإنفاقُ من الأموال الخاصة تدخلا سياساتيا ضروريا للحيلولة دون تقلُّص المداخيل المتاحة وتدنّي مستويات المعيشة.

٤٤- سيعتمد وجود آفاق نمو إيجابية على قدرة البلدان على تخفيف العديد من المخاطر وأوجه عدم التيقن الداخلية والخارجية. ولا يزال الانتعاش البطيء للنمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة وتشديد الأسواق المالية وارتفاع العجز المالي والصدمات المتصلة بالأحوال الجوية كلها عوامل تشكل تهديدا لآفاق النمو في الأجل المتوسط في القارة. وللحفاظ على آفاق النمو الحالية وتعزيزها، يتعين على البلدان الأفريقية التركيز على استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لجذب الاستثمارات الخاصة، وبناء هياكل أساسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصاداتها. ورغم التحديات المذكورة أعلاه، تظل التوقعات على المدى المتوسط للقارة إيجابية.